تحكم ايها الالم في نفسي فقد وضعتها بين يديك وجعلتها وقفاً عليك . تحكم ما زال في العين بقية من الدموع وفي القلب بقية من الانين . اضرب بقضيبك السحري على صخرة القلب البشري وفجّر منهُ مع الدمع ينابيع الرحمة وينابيع الحكمة . اضرب على القلوب ما استطعت واملأ بضحاياك الارض والسماء فما الحياة الاَّ ما صنعت وما الخلود الاَّ ما تشاء الدكتور نقولا فياض

نقود الورق (بنك نوت)

(٢)

٣ نظرة عامة في منشإ البنك نوت وشروط التعامل بها

ان البنك نوت لمن اوسائط السهلة التناول الخفيفة الحمل للتعامل والبيع والشراء. والتعامل بها مبني على الثقة العامة والاعتماد الاجتماعي اللذين لولاهما ما توسع القوم في الاعمال التجارية والمشاريع الاقتصادية بل لبقيت التجارة في نطاق ضيق لا يرجى توسيعهُ . ولا قيمة حقيقية للبنك نوت في حد ذاتها بل ان قيمتها اسمية مؤسسة على الثقة التجارية المتبادلة بين افراد المجتمع حسبما تقدم وتعد في هذا الباب مثل سائر الاوراق التجارية والسفاتج التي تنشأ من عقد القروض وبيع البضائع وتحويل الدراهم من مدينة الى اخرى ومن مملكة الى ثانية الاَّ ان البنك نوت اسهل مأخذاً في التعامل من الاوراق التجارية لما لنقل هذه الاوراق من يد الى يد من القوانين والشرائع والاصطلاحات مما يجهلهُ السواد من الناس لاسيما اذا كانت السفاتج الى آجال بعيدة

وقد اعتقد القوم في سالف الايام ان وجود طابع الحكومة على القراطيس المالية كاف لعد تلك الاوراق نقوداً مثل سكة الذهب والفضة والنحاس الاَّ ان غير الايام وطوارق الحدثان اظهرت خطاء هذا الظنّ لما جرتهُ على البيوت المالية من الخراب والدمار . ومن امثال ذلك ما جرى في فرنسا حينما اصدرت هذه الدولة نقود الورق او القوائم المالية "Assignats" وما حدث من القلاقل في الولايات المتحدة حتى اعتقدت ايران حرب عوان تدعى حرب الانشقاق . وعليهِ فلا يحق للبيوت المالية والحكومات مهما كانت منزلتها من النظام وحسن الادارة

ان تصدر البنك نوت والقراطيس المالية وتضعها على بساط التعامل بمجرد اعتقادها انها تتمكن من دفع قيمتها متى شاءت فالقراطيس المالية لا تعتبر رأس مال ولا تنزل منزلة الدراهم ان لم تكن مضمونة بذهب او املاك او قراطيس مالية غيرها تكفل دفع قيمتها عند الحاجة . ولا يكون اصدارها الاَّ نتيجة اعمال ومقايضات تجارية فتتخذ الاوراق واسطة لاداء رأس المال والتوسع في الاستفادة منهُ فيتمكن بذلك المالكون من القيام باعمال كثيرة برأس مال واحد

اما في تركيا فكان اصدار نقود الورق في ١٤ نيسان (ابريل) سنة ١٨٦١ وجعل التعامل بها اجبارياً ما خلا دور المكوس والكمارك التي ظل فقط حق رفضها . وتتاج هذه الاوراق يقسم الى اقسام مختلفة اهمها سند قيمة القوائم النقدية القديمة وجميعها وسند عجز سنة ١٨٦١ والسنوات السابقة وكان قد اشر على قسم من هذه الاوراق اي ما يبلغ قيمتها ١٥٠ مليون قرش ان لا توضع في التعامل والتداول قبل حلول شهر آذار (مارس) سنة ١٨٦٢ فوزعت على الاهالي وقبض عوضها نقود ذهب وفضة ولكن لم تقر الحكومة بالغاية التي رمت اليها وبقيت حالة المالية في ارتباك . فرفع فؤاد باشا الصدر الاعظم الشهير بياناً في ٦ كانون الثاني سنة ١٨٦٢ الى السلطان عبد العزيز ذم فيهِ التعامل بالتأمة وبين ما توقع من الاضطرابات في التجارة وما تورثهُ من الصعوبات المالية وان لا يلجأ الى التعامل بها الاَّ في الدرجة القصوى من الحاجة . فكانت نتيجة البيان ان السلطان اصدر ارادة في ١٧ حزيران تقضي بجمع القوائم كلها لاسيما حينما رأى الهبوط العظيم في اسعارها فالليرة الذهب كانت تساوي ٣٥٠ غرشاً من غروش التأمة . وعقد قرضاً بثمانية ملايين ليرة انكليزية دفع منها من ١٠ تموز سنة ١٨٦٢ الى ١٣ ايلول ٩٠٧ ٧٢٠ ١٠٠٠ غرش وذلك اربعون بالمائة من القيمة الاشتبارية من مبلغ القوائم واعطى بالزميد اسهماً تدفع بالتكافؤ (وهي القونسوليد Consolide)

ونعترضنا هنا مسئلة اخرى وهي : ما هي كمية الاوراق المالية(١) التي تصدرها

(١) يفرق كتبة الافرنج بين اصطلاحين متداولين في علم المالية الواحد نقود ورق papier-monnaie ويريدون بهذه الكلمة الاوراق المالية التي تصدرها الحكومات وتجبر الاهلين على التعامل بها والثاني papier ou monnaie de banque ويخصونها في اغلب الاحيان بالاوراق المالية التي تصدرها البنوك Billet de banque وتسمى بنك نوت

كل دولة من الدول فقد تناقش الماليون في هذه المسئلة طويلاً وكانوا على طرفي نقيض في حلها فمنهم من ذهب الى ان اطلاق الحرية للبيوت لتصدر ما تشاء من الاوراق تجدر بحرية التجارة من تحديد كميتها وناقضهم فريق آخر وانكر فائدة هذه الحرية بل جزم في مضارها وجاءت عبر الايام ووقائع التاريخ معززة هذا المذهب الاخير واثبت ان تحديد كمية الاوراق التي تصدرها البيوت وسن القوانين لذلك يصونان حقوق العامة والخاصة كيف لا والبيوت المالية عرضة لكل التغييرات الفجائية والطوارىء التي ليست في الحسبان ومن امثلة ذلك الازمة المالية الاميركية سنة ١٩٠٧ والحرب العمومية الحاضرة . فان البيوت المالية يصعب عليها التخلص من مثل هذا المأزق وقد تضطر الى الاجحاف بحقوق الناس والاحجام عن دفع قيمة الاوراق المالية فتوقع الضرر بمال الناس والثروة العمومية . ومهما اختلف الماليون في هذا الشأن فقد انحلت المسئلة حلاً مرضياً من نفسها اذ لكل الدول اليوم قوانين وسنن تسير بتوجيها في اصدار القراطيس المالية ولكن هناك امراً لا يمكن البت بالحكم فيه وهو تحديد كمية الاوراق التي تصدرها كل حكومة او تجيز بنوكها اصدارها . فيقف اكبر الماليين عند هذه العقدة لا يستطيع حلها ولا يتهنى له ان يضع لها قاعدة عمومية مطردة بل جل ما توصل اليه الماليون ينحصر في القواعد العامة الآتية

١ً ان تكون كمية الاوراق المتداولة في الاسواق في نسبة معتدلة لعظمة حركة التجارة فيها ودرجة ثروة البلاد

٢ً بما ان اصدار الاوراق يفضي الى تعطيل قسم من النقود او اصدارها الى خارج البلاد فتكون نسبة الاوراق المتعامل بها الى القسم المعطل من النقود او المصدر الى خارج البلاد معتدلة . ومن باب التروي ان لا يبعث بالنقد كله الى الخارج حفظاً لميزانية التداول "Circulation" في المدينة او المملكة الواحدة

٣ً ان تسند القراطيس المالية بذهب او غيره تساوي قيمته ثلث قيمة الاوراق المعدرة بالاقل

وقد كانت كميات القراطيس المالية قبل الحرب الحاضرة في بعض الدول كما يأتي :

ان حق اصدار الاوراق المالية محصور في فرنسا في بنك فرنسا

Banque de France وكان معظم الاوراق التي يصدرها لا يتجاوز ٥٨٠٠ مليون فرنك . وكان مجموع الاوراق التي اصدرها بنك انكلترا حتى ٣٠ مايو سنة ١٩١٢ — ٤٧٥ ٣٣٣ ٥٦ ولكنّ في انكلترا بنوكاً اخرى تصدر البنك نوت وكذا في مستعمراتها . وبلغت الاوراق المالية التي اصدرتها المانيا حتى سنة ١٨٩٩ — ٥٤١٦٠٠ ٠٠٠ مارك ولكن قوانين المانيا تجيز للبنوك اصدار مبلغ اعظم من ذلك بشرط ان تخضع لبعض القوانين

وللبنك العثماني في تركيا امتياز باصدار الاوراق المالية بشرط ضمانة ثلث قيمة الاوراق بذهب يخزنهُ في صندوقهِ . ولكل دولة سن وقوانين تسير عليها في تماحها للبنوك باصدار الاوراق المالية او البنك نوت وتختلف هذه القوانين باختلاف الدول الاَّ انها ترجع اغلبها الى امر واحد وهو ضمانة الاوراق بذهب او اوراق نقدية غيرها او املاك . وهناك غير هذه الشروط لضرب صفحاً عن ايرادها لضيق المقام

وقد يكره الناس احياناً على التعامل بالبنك نوت وذلك في الازمات المالية والسياسية فتصدر الحكومة امراً تقضي بهِ على رعاياها ومن سكن بلادها ان يتعاملوا بها ولا يحق لهم ان يبدلوها بالذهب ولا يغصبوا البنك الذي اصدرها على تصريفها الاَّ في اجل معين تضربهُ الحكومة وقد حدث مثل ذلك في فرنسا سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٧٠ وفي بلجيكا سنة ١٨٤٨ وكما هي الحالة الآن في تركيا . هذه احوال تجري في أزمنة الازمات ولكن التعامل بالبنك نوت في الاحوال العادية اختياريّ

وقبل ان نختم مقالتنا هذه لا بدّ من كلمة تقولها في الاوراق المزورة وهل تضطر البنوك الى دفعها . ان البنوك ليست مسئولة في دفعها الاَّ انها تتساهل احياناً في الامر اذا كانت الاوراق مزورة تزويراً محكماً متقناً يضاهي الصورة الاصلية في ادق اجزائها وبشرط ان حاملها قد اخذها بسلامة النية ولم يكن يعرفها . ولا تدفع البنوك الاوراق المفقودة والمسروقة . الاَّ انهم عند تصفية الحساب اذا بقيت بعض الاوراق غير مدفوعة يسلّم البنك قيمتها الى الحكومة وهي تدفعها اذا ضولبت بها

بغداد يوسف رزق الله غنيمة

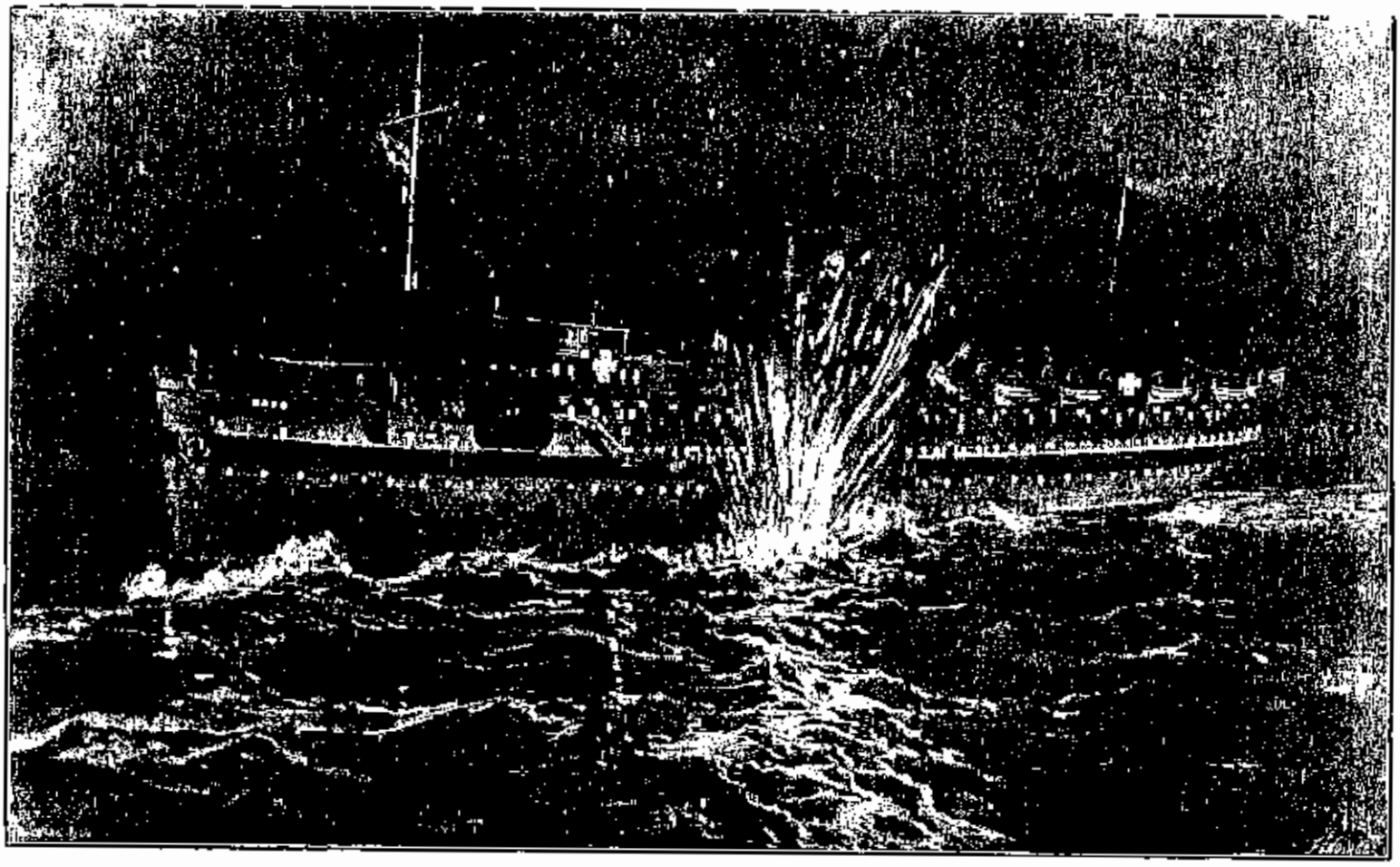

سفينة الاستشفاء روى

مقتطف اغسطس ١٩١٨

امام الصفحة ١٣٦